

بيان ممثل الصين

هذه السنة هي السنة الأولى من دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وهي سنة حاسمة لتحقيق التزامات التجديد الحادي عشر للموارد. وعلى خلفية تراجع النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع خطر الإجراءات الحمائية للتجارة وتحديات الفقر القاسية، يتوجب على الصندوق أن يؤكد على مهمته الإنمائية، وأن يفسح المجال كاملا للاستفادة من ميزات النسبية، وأن يعمق وبصورة أكبر الإصلاح الذي يجريه، وأن يحث على الابتكار بهدف توفير مساهمة أكبر في التنمية الزراعية العالمية والحد من الفقر الريفي. وبهذا الصدد، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتشاطر معكم بعض الاقتراحات.

أولا، يتوجب على الصندوق أن يسعى ليكون أكبر وأقوى وليقدم المزيد من الموارد الإنمائية. فالهدف الموضوع لبرنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر للموارد هو 3.5 مليار دولار أمريكي. ولتحقيق هذا الهدف الطموح ولإيفاء بمهمته بصورة أفضل، يتوجب على الصندوق أن يزيد وبصورة أكبر من قدرته على جمع الأموال وتعبئة الموارد. وتبقى المساهمات الأساسية من الدول الأعضاء العمود الفقري لتمويل الصندوق، إلا أن هدف التجديد الحادي عشر للموارد وهو 1.2 مليار دولار أمريكي لم يتم التوصل إليه بعد، مما يزيد من حالة عدم اليقين التي تحيط بعمليات الصندوق في السنوات الثلاث القادمة. ونأمل بأن يتمكن الصندوق من أن يشجع باستمرار الدول الأعضاء فيه، وبخاصة البلدان النامية، على الإيفاء بمسؤولياتها الإنمائية الدولية وعلى زيادة مساهماتها بصورة نشطة بحيث يمكن الوصول إلى هدف التجديد في أقرب وقت ممكن. في الوقت ذاته، يتوجب على الصندوق أيضا أن يشجع الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء على توفير المساهمات التكميلية والمتممة. وعلى هذا الأساس، فإننا نتوقع أن يتمكن الصندوق وفقا لخارطة الطريق التي اتفق عليها جميع الأطراف المعنيين، من السعي للوصول إلى الاقتراض من الأسواق بأسلوب مستقر. وكذلك نأمل من أن يتمكن الصندوق من إدخال تحسينات إضافية على هيكله المالي وأن يتطرق بصورة ملائمة لقضايا التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون، لضمان استدامته المالية على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نشجع الصندوق على تعزيز تعاونه مع القطاع الخاص والترويج للتمويل المشترك المحلي والدولي، واستقطاب المزيد من الموارد للاستثمار المشترك في التنمية الزراعية والريفية.

ثانيا، يتوجب على الصندوق أن يستخدم ميزاته بصورة جيدة كمنصة متعددة الأطراف لتيسير الأشكال المختلفة من التعاون، مثل التعاون بين بلدان الجنوب. وفي يومنا هذا، ومع زيادة انعدام اليقين وانعدام الاستقرار في الوضع العالمي، فإن الحاجة للتمسك بالتعددية والمصالح المشتركة للمجتمع الدولي لم تكن أعظم في أي وقت مضى مما هو عليه الأمر. والصندوق كوكالة من وكالات الأمم المتحدة، ينبغي أن يلعب دورا قياديا في التمسك بالتعددية والوقوف في وجه الإجراءات الحمائية. وفي هذا الوقت، يتوجب على الصندوق أيضا ان يستفيد من كامل قدراته ليلعب دور الجسر والمنصة للترويج للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب كقناة أساسية للتعاون الإنمائي الدولي. ولتيسير التعاون الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين دوله الأعضاء النامية لمساعدتها على التطرق لمكانن الضعف المتعددة مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وأيضا للترويج لتبادل وتشاطر الخبرات الزراعية المتقدمة، والتكنولوجيات والمواهب. وكمنسقطب للتأييد وممارس للتعاون بين بلدان الجنوب، فقد أسهمت الصين بما يعادل 10 مليون دولار أمريكي من الرمينبي الصيني للصندوق في عام 2018 لإنشاء مرفق

للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد تمت المصادقة على أول 8 مقترحات لمشروعات بقيمة إجمالية قدرها 3.56 مليون دولار أمريكي. ونأمل أن يتمكن الصندوق من الاستمرار في إدارة هذا المرفق بأسلوب كفؤ ومهني، وأن يزيد من دعمه لمشروعات الترويج للاستثمار لتعزيز التنمية الزراعية في البلدان النامية.

ثالثًا، يتوجب على الصندوق الالتزام بالشمولية العالمية وتعزيز التعاون مع جميع دوله الأعضاء. ونظرًا للوضع الجدي للحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، يتوجب على الصندوق أن يزيد أيضًا من دعمه لهذه البلدان، وفي نفس الوقت الذي يقوم فيه بتعزيز تعاونه الذي يعود بالفائدة على الطرفين مع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وكما جاء في تقرير إطار الانتقال الذي عرض على مجلس المحافظين، فإن حوالي 22 بالمائة من السكان الذين يعانون من الفقر المدقع في العالم يعيشون في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، ويعتبر تخليص هؤلاء الأشخاص من الفقر أمرًا هامًا لتحقيق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني، مما يتطلب استمرار الدعم الذي يقدمه الصندوق على شكل تمويل تيسيري. وفي الوقت ذاته، سيستفيد الصندوق من تعاونه مع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا لضمان استدامته المالية والترويج للتعاون بين بلدان الجنوب وتعزيز نموذج عمله. وتقدر الصين عاليًا هذه النقاط، ومع عضويته الواسعة، أبقى الصندوق وعلى الدوام على موقعه العالمي ولم يطور إطلاقًا سياسة للتخرج. ونعتقد بأن يتوجب على الصندوق أن يلتزم بمبدأ التخرج الطوعي والاستمرار في تعاونه مع جميع الدول الأعضاء بما ذلك البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وأن يطور منتجات وخدمات متنوعة لتلبية احتياجات دوله الأعضاء في مراحل تنميتها المختلفة.

رابعًا، يتوجب على الصندوق أن يؤكد على الإصلاح والابتكار لتحسين فعاليته الإنمائية. منذ العام الماضي، قام الصندوق بمبادرة عملية التميز التشغيلي لإحراز النتائج، وسرّع من عملية اللامركزية ووسع من منتجاته وخدماته الإقراضية، مما أرسى الأرضية لتوسيع نطاق برنامج القروض والمنح وتحقيق قدر أكبر من الأثر خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد. وفي الوقت الحالي، تتوسع السلاسل الصناعية وسلاسل القيمة، وسلاسل الإمدادات في جميع أنحاء العالم، كذلك تتبثق نماذج زراعية، وتكنولوجيات وأنماط أعمال جديدة، مما يوفر فرصًا وتحديات جديدة لجهود التخفيف من الفقر الريفي والتنمية الزراعية. ونشجع الصندوق بشدة على مواكبة الأزمنة الحديثة وتعميق إصلاحاته وابتكاره للترويج للتحويل الريفي. أولاً، من خلال تعزيز أكبر لإجراءات تبسيط الأعمال وتسريع المصادقة على المشروعات والصرف؛ وثانيًا، من خلال التفويض بالصلاحيات للمكاتب القطرية والمراكز الإقليمية باعتبارها أقرب لاحتياجات البلدان المقترضة؛ وثالثًا، تعزيز الابتكار وأثر العروض في المشروعات، وتقوية الانخراط السياساتي؛ ورابعًا، خلق بيئة ابتكارية توجهها النتائج وتعزيز ريادة الأعمال.

يشهد هذا العام الذكرى السبعين لإنشاء جمهورية الصين الشعبية. وعلى مدى سبعين عامًا، حققت الصين إنجازات مثيرة للإعجاب، وخاصة في نجاحها في تخليص أكثر من 700 مليون شخص من الفقر، علاوة على ذلك فقد وضعت الصين هدفًا طموحًا للقضاء على الفقر المدقع بموجب المعايير الوطنية الحديثة بحلول عام 2020. وفي المستقبل، سوف تواجه الصين تحديات طويلة الأمد في استئصال الفقر الريفي وتعزيز نتائج الحد من الفقر. والصين على استعداد لتعزيز تعاونها الكامل والمستمر مع الصندوق للترويج للحد من الفقر في بلدنا، وأيضًا لمساعدة البلدان النامية الأخرى لاستئصال الفقر وتحقيق التنمية الزراعية من خلال التعاون بين بلدان الجنوب، وبالتالي المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.